حملة الرئيس الأمريكي تقاضي «سي.إن.إن» بتهمة التشهير

ترامب يعين نائباً جمهورياً في منصب كبير موظفي البيت الأبيض

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: أقامت حملة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، دعوى قضائية على محطة «سي.إن.إن» بتهمة التشهير يوم الجمعة، بسبب مقال رأي قال إن «الحملة تركت احتمال السعي للحصول على مساعدة روسيا في انتخابات 2020 مفتوحاً».

وتمثل الدعوى القضائية التي تم رفعها في المحكمة الجزئية الأمريكية بأتلانتا ثالث دعوى تقيمها الإدارة الأمريكية خلال 10 أيام وتتهم وسائل إعلام بارزة بالتشهير في أعقاب قضيتين ضد صحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست.

وركزت كل الدعاوى الثلاث على مقالات رأي نشرت في 2019 أشارت إلى وجود علاقات غير ملائمة للحملة مع روسيا وذلك حسبما قالت حملة ترامب.

ولم تعلق (سي.إن.إن) على ذلك التقرير.

وقال شخص مطلع على الأمر إن (سي.إن.إن) لم تراجع بعد الدعوى القضائية.

وحارب ترامب طوال فترة رئاسته وسائل الإعلام الإخبارية التي يرى أنها متحيزة ضده.

وكثيراً ما يصف ترامب (سي.إن.إن) بأنها تبث «أخباراً كاذبة».

واعترضت الدعوى القضائية التي تم رفعها، يوم الجمعة، على بيان ورد في مقال للرأي بتاريخ 13 يونيو 2019 لـلاري نوبل وهو أحد المساهمين في (سي.إن.إن) والمحامي العام السابق للجنة الاتحادية للانتخابات.

وبعد الإشارة إلى تقرير المحقق الخاص روبرت مولر، بشأن التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية التي جرت في 2016 قال نوبل إن «حملة ترامب شددت على المخاطر والمزايا المحتملة من السعي مرة أخرى إلى الحصول على مساعدة روسيا في انتخابات 2020 وقررت ترك هذا الخيار مفتوحاً».

وقالت الحملة إنها «نفت مراراً وبشكل صريح أي نية للسعي لتدخل روسيا في انتخابات 2020» ولم تدل مطلقاً ببيانات تشير إلى غير ذلك.

وأضافت إن (سي.إن.إن) كانت «تعلم جيداً» أن ما كتبه نوبل لم يكن صحيحاً عند نشره وأن هذا المقال كان يعكس «نمطاً منهجياً من التحيز» ضد الحملة.

من ناحية أخرى قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنه سيعين النائب الجمهوري بمجلس النواب الأمريكي مارك ميدوز في منصب كبير موظفي البيت الأبيض ليحل محل مايك مولفاني.

وقال ترامب في تغريدة على موقع «تويتر» «لقد عرفت وعملت مع مارك لفترة طويلة والعلاقة بيننا جيدة للغاية.. أود أن أشكر كبير موظفي البيت الأبيض مايك مولفاني على خدمته للإدارة بشكل جيد جداً».

وخدم مولفاني، وهو نائب جمهوري سابق، في منصب كبير موظفي البيت الأبيض لمدة 14 شهراً.

وسيكون ميدوز الشخصية الرابعة التي تتولى منصب كبير موظفي البيت الأبيض خلال حكم ترامب، الذي قال إن مولفاني سيخدم الآن في منصب المبعوث الخاص إلى ايرلندا الشمالية.

الجيش الإسرائيلي: رصد محاولة فاشلة لإطلاق صاروخ من غزة

زورق إسرائيلي

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أعلن الجيش الإسرائيلي، مساء الجمعة، رصد إطلاق قذيفة صاروخية من غزة، مشيراً إلى أنها سقطت داخل حدود القطاع بعد فشل عملية إطلاقها.

وقال الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، «تم رصد إطلاق لقذيفة صاروخية من قطاع غزة سقطت داخل القطاع، نتيجة لذلك تم تفعيل إنذار في تطبيق الجبهة الداخلية وفي منطقة مفتوحة وفق المطلوب».

وهذه هي المرة الثانية التي يرصد فيها الجيش الإسرائيلي فشل إطلاق صاروخ من غزة خلال أسبوع، حيث تم رصد حالة مماثلة منتصف الأسبوع الماضي.

ومنذ انتهاء آخر جولة تصعيد بين قطاع غزة وإسرائيل، نهاية الشهر الماضي، تسود أجواء من الهدوء المتبادل، حيث انتهت موجة من التصعيد استمرت على مدار يومين، أطلقت خلالها الفصائل الفلسطينية أكثر من 100 صاروخ على إسرائيل، فيما رد الجيش الإسرائيلي بقصف عشرات الأهداف داخل قطاع غزة.

من جهة أخرى هاجمت زوارق بحرية الاحتلال الإسرائيلي، صباح أمس السبت، مراكب الصيادين الفلسطينيين بالرصاص، وفتحت صوبهم خراطيم المياه قبالة بحر مدينة غزة.

وأفادت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، بأن زوارق بحرية الاحتلال هاجمت بنيران الأسلحة الرشاشة وخراطيم المياه مراكب الصيادين وهي على بعد نحو ثلاثة أميال بحرية قبالة شاطئ منطقة السودانية شمال غرب مدينة غزة، ما ألحق أضراراً في مركب صيد ومغادرة الصيادين إلى شاطئ البحر خوفاً من الإصابة.

يذكر أن جنود بحرية الاحتلال يتعمدون بشكل يومي مهاجمة الصيادين ومراكبهم في بحر غزة ويمنعونهم من ممارسة عملهم بمهنة الصيد، بإطلاق النار عليهم واعتقالهم.

المحققون الأثيوبيون يلومون «بوينغ» على تحطم طائرة

موقع سقوط طائرة بوينغ ماكس 737 في أثيوبيا

أديس أبابا – «وكالات»: قالت «بلومبيرغ نيوز» الجمعة، إن «المحققين الإثيوبيين خلصوا بشكل مبدئي إلى أن تحطم طائرة من طراز بوينغ 737 ماكس العام الماضي نجم عن تصميم الطائرة.

وأضافت بلومبيرغ نقلاً عن مسودة تقرير يجري تداوله بين المشاركين في التحقيق أن هذه النتائج لا تقول شيئا بذكر أو لا شيء على الإطلاق بشأن أداء شركة الخطوط الجوية الأثيوبية أو طاقم الطيران وأن هذا أثار قلقا لدى بعض المشاركين في التحقيق.

وقالت إن «من المحتمل أن تطلب الهيئة الوطنية الأمريكية لسلامة وسائل النقل والتي تلقت نسخة من مسودة التقرير المبدئي تعديلات أو تقديم رأي مخالف».

ولم ترد شركة بوينغ والهيئة الوطنية لسلامة وسائل النقل وشركة الخطوط الجوية الأثيوبية على طلب للتعليق.

ولم يتسن الاتصال بوزارة النقل الأثيوبية.

وكان تقرير مبدئي عن الحادث نشرته السلطات الأثيوبية في أبريل من العام الماضي قد قال إن «قراءة خاطئة لأجهزة الاستشعار وأوامر تلقائية عديدة جعلت مقدمة الطائرة تتجه نحو الأسفل قد ساهمت في الحادث الدامي».

وتم وقف طيران الطائرة البوينغ 737 ماكس على مستوى العالم منذ نحو عام بعد حادثي تحطم طائرتين من نفس الطراز في إندونيسيا وأثيوبيا أسفرا عن مقتل 346 شخصا.

تصاعد أزمة اللاجئين بين تركيا واليونان

«وكالات»: أطلق غاز مسيل للدموع وقنابل دخان عبر الحدود التركية مع اليونان، أمس السبت، في تصعيد جديد للتوتر إزاء المهاجرين الراغبين في دخول أراضي الاتحاد الأوروبي.

وقال مراسل رويترز في المنطقة إن المقذوفات تأتي من الأراضي التركية وتلقى باتجاه الشرطة اليونانية عبر سياج حدودي مرتفع بالقرب من معبر كاستانيي.

وينتشر الجنود اليونانيون وشرطة مكافحة الشغب لحراسة الحدود البرية مع تدفق آلاف المهاجرين إلى المنطقة في الأيام الماضية. وتتمركز قوات الأمن التركية في الجهة المقابلة من الحدود.

وقالت تركيا في 28 فبراير إنها ستسمح للمهاجرين بعبور الحدود إلى أوروبا مضيفة أنها لن تمنع من الآن فصاعداً مئات الآلاف من اللاجئين في ظل

الحدود التركية اليونانية

احتمال حدوث موجة نزوح جديدة نتيجة تصاعد القتال في شمال غرب سوريا.

واتهمت تركيا الاتحاد الأوروبي أمس الجمعة باستخدام المهاجرين كأدوات سياسية والسماح «بانتهاك» القانون الدولي بعدما قال وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي إنهم سيعملون على منع الهجرة غير الشرعية إلى التكتل.

وناشد الاتحاد الأوروبي أمس الجمعة المهاجرين على الحدود التركية الكف عن محاولة عبور الحدود إلى اليونان لكنه لمح إلى احتمال تقديم المزيد من المساعدات لأنقرة مع دخول الأزمة أسبوعها الثاني.

الحكومة مستعدة للتفاوض دون إطلاق آلاف المتمردين

الرئيس الأفغاني: لا نرغب في إبقاء سجناء «طالبان»

الرئيس الأفغاني أشرف غني

كابول – «وكالات»: ذكر الرئيس الأفغاني اشرف غني، أن حكومته لا ترغب في إبقاء سجناء طالبان، ولكن شعبه يطالب بضمانات بأنهم لن يعودوا إلى ساحات القتال.

يبدو أن التعهد الأمريكي بأنه سيتم الإفراج عن ما يصل إلى خمسة آلاف سجين من طالبان قبل محادثات ما بين الأفغان، عقبة كبيرة أمام بدء المحادثات في العاشر من مارس في أوسلو. وتصر طالبان على أنه يجب الوفاء بالبند كاملاً قبل الجلوس على طاولة المفاوضات.

وقال غني إنه يجب الإفراج عن السجناء بناء على «عملية شفافة وآلية واضحة»، وذلك خلال إلقاء كلمة في مراسم افتتاح الدورة التشريعية الجديدة بالجمعية الوطنية «البرلمان» في البلاد.

وكان موقف غني أكثر مرونة مقارنة ببيانات سابقة حيث قال إنه لم يقدم أي التزام تجاه الإفراج عن سجناء طالبان قبل بدء المحادثات.

وأضاف غني أن فريقه التفاوضي سوف يكون مستعداً بحلول العاشر من مارس الحالي.

وتابع أنه يجب حماية حقوق المواطنين وحريتهم ودور المرأة والشباب من أي مخاطر محتملة.

من جهة أخرى أكد الرئيس الأفغاني أشرف غني السبت أنه مستعد لبدء مفاوضات سلام بين حكومة كابول ومتمردي طالبان في العاشر من الشهر الجاري، لكنه شدد على رفض إخلاء سبيل 5 آلاف معتقل ينتمي للحركة المتمردة قبل انعقاد الحوار.

وقال غني، في خطاب للأمة بمناسبة افتتاح الجلسة السنوية للبرلمان عقب توقف دام 45 يوماً، إن «جمهورية أفغانستان مستعدة للشروع في مفاوضات مع جماعة طالبان انطلاقاً من الأسس المقبولة».

وأوضح أن وفد الحكومة الأفغانية الذي سيجري مفاوضات مع طالبان «سيكون مستعداً بحلول العاشر من مارس وسيعمل تحت مظلة الدولة للدفاع عن المبادئ الديمقراطية للبلاد».

واعتبر «سابقاً لأوانه» طلب طالبان بخصوص إطلاق سراح 5 آلاف من المتمردين قبل بدء المفاوضات الأفغانية، رغم أن هذا الأمر كان أحد النقاط الأساسية في اتفاق السلام التاريخي الذي وقعته الولايات المتحدة وطالبان في الدوحة قبل أسبوع.

وتضمن ذلك الاتفاق أيضا إطلاق سراح ألف سجين من قوات الأمن الأفغانية، إلى جانب انسحاب القوات الدولية من أفغانستان في غضون 14 شهراً.

وأضاف غني في كلمته: «كرئيس لأفغانستان لا أود أن يكون هناك سجناء لطالبان، ولكن إطلاق سراحهم يجب أن يجري على أساس عملية شفافة وآلية واضحة، كي يضمن شعبنا أنه سيشهد عقب إطلاق سراحهم تغييراً إيجابياً وتنفيذاً لوقف كامل لإطلاق النار».

تأتي تصريحات غني بعدما أكد المتحدث باسم المكتب السياسي لحركة طالبان سهيل شاهين، الجمعة أنه «في حال اتخاذ الإجراءات بموجب الاتفاق وإطلاق سراح السجناء، فإن الإمارة (في إشارة إلى حركة طالبان) مستعدة للمفاوضات الأفغانية في العاشر من مارس».

«العفو الدولية» تطالب الجزائر بإطلاق سراح المتظاهرين

«وكالات»: دعت منظمة العفو الدولية، الجمعة، السلطات الجزائرية إلى إطلاق سراح جميع المتظاهرين المعتقلين على خلفية مشاركتهم في الحراك الشعبي المستمر منذ عام.

وجاء في بيان للمنظمة «على السلطات الجزائرية أن تفرج فوراً وبدون شروط عن كل المتظاهرين السلميين الموقوفين فقط بسبب ممارسة حقوقهم في التظاهر والتعبير والتجمع السلمي، مع توقيف كل المتابعات القضائية ضدهم».

وقال مدير البحوث وأنشطة كسب التأييد للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى المنظمة فيليب لوثر إن «السلطات الجزائرية تهدد عشرات المتظاهرين السلميين بالمحاكمة الجنائية، بهدف، على ما يبدو، إسكات الأصوات الناقدة».

وبحسب منظمات جزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، فإنه منذ بداية الحراك في 22 فبراير 2019 تعرض ما لا يقل عن 1400 شخص للمتابعة القضائية.

ومنذ انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون في 12 ديسمبر الماضي، تم توقيف 76 شخصاً على الأقل بشكل تعسفي في حملة توقيفات واسعة، بحسب العفو الدولية.

وتابعت أنه تم توجيه تهم التجمهر غير المسلح والمساس بالأمن الوطني والمساس بالروح المعنوية للجيش وإهانة موظف إلى ناشطين من المجتمع المدني.

وبمناسبة الذكرى الأولى للحراك بتاريخ 21 فبراير الماضي، تم توقيف ياسمين حاج محند وحميد حمداش وهما رهن الحبس المؤقت، بحسب المنظمة.

وينتظر أن تتم محاكمة ياسمين حاج محند وهي مهندسة مقيمة في فرنسا في 8 مارس الجاري، بتهمة المشاركة في تجمهر غير مسلح.

كما أشارت المنظمة نقلاً عن محام إلى توقيف تعسفي لـ56 متظاهراً في 29 فبراير الماضي، وتم إطلاق سراحهم مع توجيه تهمة التحريض على التجمهر غير المسلح لـ 20 منهم على الأقل، بينما تم الإفراج عن البقية دون متابعة.